PUBLIC

مجموعة الخزينة >
+965 22216603
tsd_list@nbk.com



التقرير الأسبوعي عن أسواق النقد
15 نوفمبر 2026

الدولار يرتفع إلى أعلى مستوياته في 19 شهراً مع تصاعد الضغوط التضخمية وإعادة تقييم توقعات السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي

التعليق على أداء الاسواق

هيمنت توقعات تشديد السياسة النقدية الأمريكية على تحركات الأسواق العالمية خلال الأسبوع الماضي، بعدما عززت بيانات التضخم التي تجاوزت التوقعات للشهر الثاني على التوالي احتمالات رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بوتيرة أكثر حدة. وارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة بنسبة 0.4% على أساس شهري في أكتوبر، مقابل توقعات بارتفاعه بنسبة 0.3%، فيما استقر معدل التضخم الأساسي عند 0.3% للشهر الثالث على التوالي. وجاءت هذه البيانات بعد ساعات من تصريحات أدلى بها عضو مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي كريستوفر والر في لندن، أشار فيها إلى أن تسجيل التضخم الأساسي ارتفاعاً بهذا الحجم قد يفتح المجال أمام رفع أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس في ديسمبر. كما أيدت رئيسة بنك الاحتياطي الفيدرالي في دالاس، لوري لوجان، إقرار زيادتين إضافيتين على الأقل بمقدار 25 نقطة أساس لكل منهما، في حين أبدت كل من بيث هاماك وماري دالي تحفظات بشأن رفع أسعار الفائدة بوتيرة أكبر. وفي ضوء هذه التطورات، باتت أسواق العقود الآجلة تسعر بالكامل رفع أسعار الفائدة في اجتماع 9 ديسمبر، مع وصول الاحتمالات الضمنية لزيادة قدرها 50 نقطة أساس إلى نحو 13%، وتسعير زيادات تراكمية بنحو 85 نقطة أساس خلال الاثني عشر شهراً المقبلة. وتعرضت سندات الخزانة الأمريكية لضغوط بيعية حادة عقب استئناف التداولات بعد عطلة يوم المحاربين القدامى، إذ أغلق العائد على السندات لأجل 10 سنوات فوق مستوى 5% للمرة الأولى خلال دورة التشديد النقدي الحالية، قبل أن يصل إلى 5.12%، فيما ارتفع العائد على السندات لأجل عامين إلى نحو 4.76%. كما شهد مزاد سندات الخزانة لأجل 30 عاماً، بقيمة 25 مليار دولار أمريكي، ضعفاً في الطلب، ليبلغ العائد عند التخصيص 5.441%. وكان الدولار الأمريكي أبرز المستفيدين من هذه التطورات، إذ ارتفع مؤشر الدولار إلى 103.17 نقطة، مسجلاً أعلى مستوياته منذ أبريل 2025، فيما تراجع اليورو أمام الدولار الأمريكي إلى دون 1.1060، وانخفض الجنيه الإسترليني إلى المستويات الدنيا من نطاق 1.32 دولار أمريكي، على الرغم من توافق بيانات الناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث من العام مع التوقعات. كما هبط الدولار الأسترالي إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ يناير، فيما تجاوز الدولار الأمريكي مستوى 160 ين ياباني للمرة الأولى منذ مطلع سبتمبر، ما دفع السلطات اليابانية إلى تجديد تحذيراتها بشأن احتمال التدخل في سوق الصرف. وفي المقابل، أظهرت أسواق الأسهم مرونة أكبر مقارنة بأسواق السندات، إذ ارتفع مؤشر ستاندرد أند بورز 500 بنسبة 2.3% يوم الاثنين، مسجلاً أفضل أداء يومي له منذ أبريل، بدعم من تراجع أسعار مزيج خام برنت بنسبة 5.9%. وعلى الرغم من انخفاض المؤشر بنسبة 0.35% يوم الخميس عقب الاستقالة المفاجئة للرئيس التنفيذي لشركة إنفيديا، جنسن هوانغ، فإنه يتجه لتسجيل مكاسب أسبوعية تقترب من 2%. وظلت أسعار النفط شديدة التأثر بالتطورات السياسية والتصريحات الرسمية، إذ تراجع مزيج خام برنت لفترة وجيزة إلى ما دون 90 دولار أمريكي للبرميل يوم الثلاثاء، بعدما وصف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب احتمال تجدد الضربات ضد إيران بأنه "مستبعد للغاية"، قبل أن ترتفع الأسعار بنسبة 3.3% إلى 95.82 دولار أمريكي للبرميل يوم الخميس، عقب تصريحاته بأن واشنطن ليست بحاجة إلى التوصل لاتفاق، لتقلص بذلك خسائرها الأسبوعية إلى أقل بقليل من 3%. أما الذهب، فكان من أبرز المتضررين من ارتفاع عائدات السندات وقوة الدولار الأمريكي، إذ تراجعت أسعاره إلى ما دون 3,900 دولار أمريكي للأونصة، مسجلة أدنى مستوياتها منذ بداية العام. وبوجه عام، أبرزت تطورات الأسبوع اتساع نطاق الضغوط التضخمية إلى ما يتجاوز قطاع الطاقة، إذ إنه على الرغم من تراجع أسعار النفط بنسبة 20% مقارنة بأعلى مستوياتها، ما يزال التضخم الأساسي يسجل ارتفاعاً شهرياً بنسبة 0.3%، ما أدى إلى تحول تركيز الأسواق من التساؤل عما إذا كان مجلس الاحتياطي الفيدرالي سيرفع أسعار الفائدة في ديسمبر إلى حجم الزيادة المرتقبة.

الولايات المتحدة وكندا

ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 0.4% في أكتوبر متجاوزاً التوقعات واستقرار التضخم الأساسي عند 0.3% للشهر الثالث على التوالي وسط غياب بيانات التضخم السنوي

ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة بنسبة 0.4% على أساس شهري في أكتوبر، متجاوزاً توقعات الأسواق البالغة 0.3%، ومتباطئاً مقارنة بارتفاعه بنسبة 0.6% في سبتمبر، فيما زاد مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي بنسبة 0.3% مقابل توقعات بارتفاعه بنسبة 0.2%، مسجلاً الوتيرة ذاتها للشهر الثالث على التوالي، وللمرة الخامسة التي يبلغ فيها 0.3% أو أكثر خلال الأشهر العشرة الأولى من العام. وجاء تباطؤ معدل التضخم الكلي مدفوعاً بصورة شبه كاملة بتراجع وتيرة ارتفاع أسعار الطاقة، إذ زاد مؤشر أسعار الطاقة بنسبة 0.7% وأسعار البنزين بنسبة 1.0%، بمعدلات تقل كثيراً عن الزيادات المسجلة خلال الشهرين السابقين. وفي المقابل، أظهرت المكونات الأخرى للمؤشر استمرار الضغوط التضخمية على نطاق واسع، إذ ارتفعت تكاليف السكن بنسبة 0.3%، لتساهم بأكثر من 30% من الزيادة الشهرية في المؤشر، كما صعدت أسعار المواد الغذائية بنسبة 0.5%، وخدمات النقل بنسبة 0.8%، وتأمين المركبات بنسبة 0.7%، فيما شكل انخفاض أسعار السيارات المستعملة بنسبة 1.2% العامل الرئيسي الوحيد الذي ساهم في الحد من هذه الزيادات. ولم ينشر مكتب إحصاءات العمل الأمريكي معدل التضخم السنوي، نظراً لتعذر جمع بيانات الأسعار لشهر أكتوبر 2025 بسبب الإغلاق الحكومي الذي شهدته الولايات المتحدة آنذاك، في حين تشير تقديرات بنك أوف أمريكا إلى أن التضخم الكلي بلغ نحو 3.8% والتضخم الأساسي حوالي 2.7% على أساس سنوي. وبالنسبة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، أضعفت هذه البيانات فرضية اقتصار الضغوط التضخمية على انتقال تأثير ارتفاع أسعار النفط إلى بقية مكونات الأسعار، كما جاءت متوافقة تماماً مع المستوى الذي حدده عضو مجلس المحافظين كريستوفر والر في وقت سابق من اليوم ذاته بوصفه مبرراً للنظر في رفع أسعار الفائدة بوتيرة أكبر.

والر يفتح الباب أمام رفع أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس في ديسمبر ولوغان تؤيد تسريع وتيرة التشديد النقدي وسط دعوات من هاماك ودالي للتدرج في رفع أسعار الفائدة

أشار عضو مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي كريستوفر والر، خلال تصريحات أدلى بها في لندن قبيل صدور بيانات التضخم، إلى أنه يميل إلى تأييد رفع أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في ديسمبر إذا أظهرت بيانات التضخم تحسناً، إلا أن تسجيل التضخم الأساسي ارتفاعاً بنحو 0.3% أو أكثر يستدعي النظر في زيادة أكبر تبلغ 50 نقطة أساس. وأكد والر أن الحاجة إلى رفع أسعار الفائدة أصبحت أكثر إلحاحاً، وأن السياسة النقدية لم تكن تقييدية بالقدر الذي كان يعتقده سابقاً. وفي السياق ذاته، أيدت رئيسة بنك الاحتياطي الفيدرالي في دالاس، لوري لوجان، إقرار زيادتين إضافيتين على الأقل بمقدار 25 نقطة أساس لكل منهما، مع احتمال تسريع وتيرة التشديد النقدي مقارنة بالزيادات التي أقرها المجلس خلال الخريف. وفي المقابل، أبدت رئيسة بنك الاحتياطي الفيدرالي في كليفلاند، بيث هاماك، تحفظها بشأن رفع أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس دفعة واحدة، مفضلة زيادات أصغر وأكثر انتظاماً للوصول إلى مستوى تقييدي للسياسة النقدية، فيما أكدت رئيسة بنك الاحتياطي الفيدرالي في سان فرانسيسكو، ماري دالي، الحاجة إلى مواصلة التشديد النقدي، مشيرة إلى أن ارتفاع عائدات السندات يمنح لجنة السوق المفتوحة مزيداً من الوقت لتقييم الأوضاع. ومع استقرار النطاق المستهدف لسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية عند 3.75% إلى 4.00%، عقب رفعه مرة واحدة في سبتمبر والإبقاء عليه دون تغيير في أكتوبر، واستمرار رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي كيفن وارش في تجنب تقديم توجيهات بشأن المسار المستقبلي لأسعار الفائدة، أظهرت تسعيرات الأسواق ارتفاع احتمالات رفع أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في اجتماع 9 ديسمبر إلى 87%، مقابل احتمال بنسبة 13% لزيادة قدرها 50 نقطة أساس، مع توقعات بإقرار زيادات إضافية في يناير وربما أبريل.

ارتفاع طلبات إعانة البطالة الأمريكية إلى 200 ألف طلب مع بقائها قرب أدنى مستوياتها منذ عقود وتراجع مبيعات المنازل القائمة لأدنى مستوياتها منذ 2010

ارتفع عدد طلبات إعانة البطالة الأولية في الولايات المتحدة بمقدار 9 آلاف طلب ليصل إلى 200 ألف طلب خلال الأسبوع المنتهي في 7 نوفمبر، متجاوزاً توقعات الأسواق البالغة 194 ألف طلب، فيما تم تعديل بيانات الأسبوع السابق بالزيادة إلى 191 ألف طلب، مقابل القراءة الأولية البالغة 189 ألف طلب. وفي الوقت ذاته، استقر المتوسط المتحرك لأربعة أسابيع عند 195,250 طلباً، بينما ظل عدد الطلبات عند مستوى 200 ألف طلب أو أقل للأسبوع التاسع على التوالي، وتراجعت طلبات إعانة البطالة المستمرة بمقدار 20 ألف طلب إلى 1.697 مليون طلب. وتعكس هذه المؤشرات استمرار متانة سوق العمل الأمريكية، بما يتسق مع بيانات الوظائف القوية لشهر أكتوبر الصادرة في الأسبوع السابق، والتي أظهرت تراجع معدل البطالة إلى 4.1%. وفي المقابل، بدأت تداعيات ارتفاع عائدات السندات تنعكس بصورة أوضح على قطاعات أخرى من الاقتصاد، إذ تراجعت مبيعات المنازل القائمة إلى معدل سنوي معدل موسمياً بلغ 3.75 مليون وحدة في أكتوبر، مقارنة بتوقعات الأسواق البالغة 3.89 مليون وحدة، مسجلة أدنى مستوياتها منذ أغسطس 2010.

تباطؤ ارتفاع أسعار المنتجين إلى 0.3% في أكتوبر دون التوقعات رغم صعود التضخم السنوي إلى أعلى مستوياته في أربع سنوات عند 6.5%

ارتفع مؤشر أسعار المنتجين في الولايات المتحدة بنسبة 0.3% على أساس شهري في أكتوبر، وجاءت قراءته دون توقعات الأسواق البالغة 0.4%، ومتباطئاً بصورة ملحوظة مقارنة بارتفاعه بنسبة 1.4% في سبتمبر بعد تعديل بيانات الشهر السابق بالزيادة. كما ارتفع مؤشر أسعار المنتجين الأساسي بنسبة 0.3%، بما يتوافق مع التوقعات، مقابل زيادة بلغت 0.8% في الشهر السابق. وجاء هذا التباطؤ مدفوعاً بانخفاض أسعار الطاقة بنسبة 0.1%، في ظل تراجع أسعار الديزل بنسبة 7.9%، إلى جانب انخفاض هوامش التجارة بنسبة 0.2%. إلا أن تفاصيل البيانات أظهرت استمرار الضغوط التضخمية في عدد من المكونات الرئيسية، إذ قفزت أسعار المواد الغذائية بنسبة 1.3%، وارتفعت أسعار السلع باستثناء المواد الغذائية والطاقة بنسبة 0.5%، فيما زادت تكاليف النقل والتخزين بنسبة 2.0%، مع مساهمة خدمات الشحن بالشاحنات وحدها بأكثر من 80% من الزيادة المسجلة في أسعار الخدمات. كما ارتفع المؤشر الذي يستثني أسعار المواد الغذائية والطاقة والخدمات التجارية بنسبة 0.5% على أساس شهري و4.9% على أساس سنوي، فيما تسارع معدل التضخم السنوي لأسعار المنتجين إلى 6.5%، مقابل 6.3% في الشهر السابق، مسجلاً أعلى مستوياته منذ نوفمبر 2022، في ظل ارتفاع أسعار السلع بنسبة 10.2% على أساس سنوي.

وأنهى مؤشر الدولار الأميركي تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 103.41.

محضر مداولات بنك كندا يكشف استعداد مجلس الإدارة لمواصلة رفع أسعار الفائدة بعد زيادتها إلى 2.50% في أكتوبر

أظهر محضر مداولات اجتماع بنك كندا المنعقد في 28 أكتوبر، والذي شهد رفع سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 25 نقطة أساس إلى 2.50% للمرة الأولى منذ أكثر من ثلاث سنوات، أن مجلس إدارة البنك يرى احتمال الحاجة إلى مواصلة تشديد السياسة النقدية، مع التأكيد على أن حالة عدم اليقين المحيطة بأسعار النفط والحرب التجارية الأمريكية لا تشكل مبرراً للإحجام عن اتخاذ إجراءات إضافية. واتفق أعضاء المجلس على أن السياسة النقدية لا تستطيع خفض أسعار الطاقة العالمية، إلا أنها قادرة على الحد من انتقال تأثير ارتفاعها إلى بقية مكونات الأسعار وتحوله إلى ضغوط تضخمية واسعة النطاق، مشيرين إلى ارتفاع توقعات التضخم على المدى القريب. وحتى في حال عدم انتقال تأثير ارتفاع أسعار الطاقة إلى أسعار السلع والخدمات الأخرى، يتوقع البنك أن تؤدي صدمة أسعار الطاقة وحدها إلى إبقاء معدل التضخم بالقرب من 3% لأكثر من عام، علماً بأن معدل التضخم بلغ 3.2% في سبتمبر، فيما يتوقع البنك ارتفاعه إلى 3.5% بنهاية العام. وعلى الرغم من أن الزيادات في التكاليف لم تنتقل بعد بصورة كبيرة إلى المستهلكين، أظهرت استطلاعات البنك اعتزام الشركات رفع أسعار بعض السلع والخدمات خلال العام المقبل. وفي أسواق العملات، لم يجد الدولار الكندي دعماً يُذكر، إذ تراجع أمام نظيره الأمريكي ليتجاوز سعر الصرف مستوى 1.4250 دولار كندي لكل دولار أمريكي، في ظل الارتفاع الحاد لعائدات سندات الخزانة الأمريكية، فيما تترقب الأسواق صدور بيانات التضخم الكندية لشهر أكتوبر في 16 نوفمبر، والتي ستشكل اختباراً جديداً لتوقعات مسار السياسة النقدية.

وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الدولار الكندي عند مستوى 1.4269.

المملكة المتحدة

الاقتصاد البريطاني يسجل في الربع الثالث أسرع وتيرة نمو منذ مطلع 2024 وبنسبة 0.7% بدعم من قطاع الخدمات وبيلي يؤكد أهمية استقلالية البنوك المركزية بعد رفع الفائدة إلى 4%

نما الاقتصاد البريطاني بنسبة 0.7% على أساس ربع سنوي خلال الربع الثالث من العام 2026، متسارعاً مقارنة بنموه بنسبة 0.5% في الربع الثاني من العام، وبما يتوافق مع توقعات الأسواق وبنك إنجلترا، ليرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.9% على أساس سنوي. كما سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً شهرياً بنسبة 0.2% في سبتمبر، متجاوزاً توقعات الأسواق التي رجحت استقراره دون تغيير، فيما تم تعديل بيانات أغسطس بالخفض إلى 0.0% مقابل القراءة الأولية البالغة 0.1%. وكان قطاع الخدمات المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، إذ ارتفع نشاطه بنسبة 0.9%، مدعوماً بزيادة قدرها 4.4% في أنشطة برمجة الحاسوب والخدمات الاستشارية، فيما سجل قطاع الإنتاج ارتفاعاً هامشياً بنسبة 0.1%، مقابل انكماش قطاع البناء بنسبة 0.7%. وجاءت هذه البيانات بعد أسبوع من قرار لجنة السياسة النقدية في بنك إنجلترا رفع سعر الفائدة الرئيسي إلى 4% بأغلبية 8 أصوات مقابل صوت واحد، مع تفضيل عضو اللجنة كاثرين مان زيادة أكبر بمقدار 50 نقطة أساس، ما يمنح البنك مجالاً لمواصلة تشديد السياسة النقدية. وفي محاضرة ألقاها بمدينة زيورخ يوم الاثنين، لم يقدم محافظ بنك إنجلترا أندرو بيلي أي إشارات جديدة بشأن المسار المستقبلي لأسعار الفائدة، بل ركز على أهمية استقلالية البنوك المركزية، مؤكداً أن تزايد تعرض الاقتصاد العالمي للصدمات يجعل هذه الاستقلالية أكثر أهمية، كما حذر من المخاطر المحتملة للذكاء الاصطناعي على الاستقرار المالي. وعلى الرغم من قوة بيانات النمو، تراجع الجنيه الإسترليني إلى أدنى مستوياته في عدة أسابيع أمام الدولار الأمريكي، في ظل هيمنة موجة صعود العملة الأمريكية على تحركات أسواق الصرف.

وأنهى الجنيه الاسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3215.

أوروبا

اليورو يتراجع إلى أدنى مستوياته منذ أبريل 2025 مع اتساع فجوة أسعار الفائدة مع الولايات المتحدة وسط توقعات برفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة في ديسمبر

تراجع اليورو أمام الدولار الأمريكي خلال الأسبوع إلى ما دون أدنى مستوياته المسجلة في مايو 2025، ليصل إلى دون 1.1060 دولار أمريكي، مسجلاً أضعف مستوياته منذ أبريل 2025، مدفوعاً بصورة رئيسية بقوة العملة الأمريكية. وتسعر الأسواق حالياً زيادات تراكمية في أسعار الفائدة الأمريكية بنحو 85 نقطة أساس خلال العام المقبل، مقابل نحو 50 نقطة أساس للبنك المركزي الأوروبي، الذي يستقر سعر الفائدة على الودائع لديه عند 2.50%، عقب رفعه في يونيو وسبتمبر والإبقاء عليه دون تغيير في اجتماع 29 أكتوبر. وفي ظل وصول معدل التضخم في منطقة اليورو إلى 4%، أشار كبير الاقتصاديين في البنك المركزي الأوروبي، فيليب لين، إلى أن رفع أسعار الفائدة مجدداً في ديسمبر سيكون إجراءً حصيفاً إذا استمرت البيانات الاقتصادية في تأكيد الحاجة إلى ذلك، فيما أكدت رئيسة البنك كريستين لاجارد أن التوقعات الاقتصادية المحدثة لشهر ديسمبر ستساعد في تحديد مدى ضرورة إقرار زيادة إضافية. إلا أن المستثمرين يرجحون بصورة متزايدة توقف البنك المركزي الأوروبي عن رفع أسعار الفائدة بعد ديسمبر، في حين يواصل مجلس الاحتياطي الفيدرالي تشديد السياسة النقدية خلال العام 2027. وتزيد حالة عدم اليقين المؤسسي والسياسي من الضغوط على العملة الأوروبية، في ظل انتهاء ولاية لاجارد في 7 فبراير، وتوقع الإعلان عن خليفتها خلال قمة الاتحاد الأوروبي المقررة يومي 17 و18 ديسمبر، إلى جانب استمرار المخاوف بشأن أوضاع المالية العامة في فرنسا. وفي هذا السياق، من المقرر أن تصدر المفوضية الأوروبية توقعاتها الاقتصادية للخريف في 17 نوفمبر، متضمنة تحديثاً لتقديرات الربيع التي رجحت نمو اقتصاد منطقة اليورو بنسبة 0.9% وبلوغ معدل التضخم 3.0% خلال العام 2026.

وأنهى اليورو تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.1021.

آسيا والمحيط الهادئ

الدولار الأمريكي يتجاوز أمام الين الياباني مستوى 160 للمرة الأولى منذ سبتمبر وسط تحذيرات متصاعدة وتوقعات برفع بنك اليابان أسعار الفائدة في ديسمبر

تراجع الين الياباني أمام الدولار الأمريكي يوم الخميس متجاوزاً مستوى 160 ين ياباني للدولار، ليصل إلى 160.03، في ظل اتساع فجوة أسعار الفائدة بين الولايات المتحدة واليابان نتيجة ارتفاع عائدات سندات الخزانة الأمريكية. وجاء رد السلطات اليابانية سريعاً، إذ حذر أتسوشي ميمورا، كبير مسؤولي النقد الأجنبي بوزارة المالية اليابانية، من التحركات السريعة التي شهدتها أسواق الصرف مؤخراً، مشيراً إلى أنه من السابق لأوانه نسيان تطورات الصيف الماضي. كما حذرت وزيرة المالية ساتسوكي كاتاياما يوم الجمعة من التحركات أحادية الاتجاه في سعر الصرف، مؤكدة استعداد السلطات لاتخاذ الإجراءات المناسبة. وتستند هذه التحذيرات إلى تدخلات فعلية واسعة النطاق، إذ أكدت بيانات وزارة المالية الصادرة خلال الأسبوع أن اليابان أنفقت 15.4 تريليون ين ياباني، بما يعادل 96.4 مليار دولار أمريكي، خلال ثلاث جلسات تداول بين 30 يوليو و3 أغسطس، شملت أول تدخل منسق مع الولايات المتحدة منذ العام 1998، ما ساهم آنذاك في دفع سعر صرف الدولار الأمريكي مجدداً نحو مستوى 155 ين. وعلى صعيد السياسة النقدية المحلية، بدأت التطورات تتحرك لصالح الين الياباني، وإن كان بوتيرة تدريجية، إذ أظهر ملخص آراء أعضاء بنك اليابان خلال اجتماع أكتوبر دعوة عدد من الأعضاء إلى تسريع وتيرة رفع أسعار الفائدة نحو المستوى المحايد. كما تسارع معدل تضخم أسعار المنتجين في أكتوبر إلى 7.1% على أساس سنوي، متجاوزاً توقعات الأسواق البالغة 6.5%، فيما تشير تسعيرات الأسواق إلى احتمال بنسبة تقارب 80% لرفع بنك اليابان أسعار الفائدة إلى 1.50% في اجتماعه المقرر يومي 17 و18 ديسمبر. إلا أن إقدام مجلس الاحتياطي الفيدرالي على رفع أسعار الفائدة في الوقت ذاته من شأنه الإبقاء على فجوة أسعار الفائدة بين البلدين دون تغير جوهري.

وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الين الياباني عند مستوى 159.66.

تضخم أسعار المنتجين في الصين يرتفع إلى أعلى مستوياته منذ 2022 عند 5.7% مقابل تباطؤ تضخم أسعار المستهلكين إلى 0.7%

ارتفع مؤشر أسعار المنتجين في الصين بنسبة 5.7% على أساس سنوي في أكتوبر، مقابل 5.0% في الشهر السابق، متجاوزاً بفارق ملحوظ توقعات الأسواق البالغة 5.3%، ليسجل ثالث تسارع شهري على التوالي وأعلى وتيرة ارتفاع منذ يونيو 2022، مدفوعاً بزيادة الأسعار في قطاعات التعدين والمواد الخام والأنشطة المرتبطة بالطاقة. وفي المقابل، تباطأ معدل تضخم أسعار المستهلكين إلى 0.7% على أساس سنوي، مقابل 0.9% في سبتمبر، ليأتي دون توقعات الأسواق البالغة 0.8%، في ظل انخفاض أسعار المواد الغذائية بوتيرة أكبر، ما عوض تأثير ارتفاع أسعار البنزين. كما تراجع معدل

PUBLIC

التضخم الأساسي إلى 0.8% مقابل 1.0% في الشهر السابق. ويبرز التباين بين مؤشري أسعار المنتجين والمستهلكين بوصفه أحد أهم المؤشرات على طبيعة الضغوط التي يواجهها الاقتصاد الصيني، إذ ارتفعت أسعار المشتريات الصناعية بنسبة 7.9%، بمعدل يفوق بكثير قدرة المصانع على رفع أسعار منتجاتها، ما يشير إلى تعرض هوامش أرباح الشركات لضغوط متزايدة واستمرار هشاشة الطلب المحلي، بدلاً من أن يعكس تعافياً صحياً ومستداماً في مستويات الأسعار.

وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام اليوان الصيني عند مستوى 6.6710.

الكويت

الدينار الكويتي

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30860.

أسعار العملات 15 - نوفمبر - 2026

	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
Currencies	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.1135	1.1019	1.1251	1.1021	1.0850	1.1115	1.1067
GBP	1.3359	1.3200	1.3458	1.3215	1.3050	1.3305	1.3220
JPY	158.30	157.65	160.18	159.66	158.75	161.50	158.45
CHF	0.8208	0.8172	0.8396	0.8388	0.8285	0.8550	0.8295

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK. While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2229 1441, Email: tsd_list@nbk.com